



مجموعة العمل الفرعية المعنية بإجراء النقد من أجل الحماية

إجراء النقد من أجل الحماية في برامج الحماية المتخصصة/المستقلة



أعدت هذه المذكرة مجموعة العمل الفرعية المعنية بإجراء النقد من أجل الحماية التابعة لمجموعة الحماية العالمية. وقد أنشئت هذه المجموعة في عام 2023 بهدف زيادة المعرفة حول استخدام المساعدات النقدية أو بالقسائم في قطاع الحماية وزيادة فعالية البرامج التي تستخدم المساعدات النقدية أو بالقسائم وجودتها لتحقيق نتائج الحماية.¹

تعد هذه الوثيقة جزءاً من سلسلة من المذكرات التي تهدف إلى توفير فهم مشترك لما يستلزمه إجراء النقد من أجل الحماية، بناءً على السياسات والممارسات الحالية، وتحدد الحد الأدنى من المتطلبات والنهج الرئيسية عبر سلسلة الحماية (تعميم الحماية، وإدماج الحماية، والحماية المستقلة/المتخصصة) لتعزيزها عالمياً ودمجها في تصميم البرامج.

تبحث هذه المذكرة في إجراء النقد من أجل الحماية في برامج الحماية المتخصصة/المستقلة.



¹ لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع Roberta.Gadler@savethechildren.org أو Julia.Grasset@savethechildren.org.

معلومات أساسية

تعد المساعدات النقدية أو بالقسائم إحدى وسائل المساعدة التي يمكن تصميمها للمساهمة في تحقيق إحدى نتائج الحماية. ويمكن أن تأتي في العديد من الأشكال (مثل مساعدة عينية أو تقديم خدمة) والتي تستخدم في برامج الحماية كجزء من استراتيجية أوسع نطاقاً تهدف إلى تقليص حدوث مخاطر الحماية المحددة أو الحد من شدتها.

إن استخدام المساعدات النقدية أو بالقسائم باعتبارها تدخلاً مستقلاً لا يشكل نقداً مقابل حماية، ويجب عدم السعي إلى تقديم النقد وحده بدون خدمات حماية أخرى أو تحديده كنشاط حماية. وتشير الأدلة إلى أن النقد وحده ليس هو النهج الأكثر ملائمة لتحقيق نتائج الحماية بشكل مباشر ومستدام. لذلك، يجب دائماً دمج إجراء النقد من أجل الحماية مع المساعدات الأخرى الفردية المتخصصة المتعلقة بالحماية (مثل إدارة الحالات) و/أو برامج الحماية الأخرى (مثل رصد الحماية، والمراقبة، والإحالات).

الفرق بين النقد من أجل الحماية والمساعدات النقدية متعددة الأغراض

تشمل المساعدات النقدية متعددة الأغراض تحويلات (سواء كانت دورية أو لمرة واحدة) تعادل المبلغ المالي المطلوب لتغطية - سواء بشكل كامل أم جزئي - احتياجات أساسية و/أو احتياجات تعافٍ لإحدى الأسر والتي يمكن تحويلها إلى أموال وشراؤها. وتُعد التحويلات النقدية "متعددة الأغراض" إذا رُصدت بشكل صريح لتلبية احتياجات متعددة، مع حساب قيمة التحويل بناءً على ذلك². بينما يركز إجراء النقد من أجل الحماية بشكل خاص على استخدام المساعدات النقدية لتعزيز الحماية للفئات السكانية الضعيفة. لذلك، يجب ألا يهدف تقديم النقد من أجل الحماية إلى معالجة أوجه ضعف اجتماعي واقتصادي فحسب؛ إذ سيتم معالجة ذلك من خلال المساعدات النقدية متعددة الأغراض. بل يقوم مبدأ تقديم النقد من أجل الحماية على علاقة سببية بين مخاوف متعلقة بالحماية محددة بوضوح وتحليل كيفية استخدام المساعدات النقدية كوسيلة للتصدي لمخاطر حماية من خلال الوقاية من المخاطر المحددة أو الحد من شدتها أو التخفيف من وطأتها. وفي بعض الحالات، قد تشمل هذه الإجراءات التعامل مع مجموعة من العوائق المالية، بما يشمل الاحتياجات الأساسية.

ومع ذلك، فإن إجراء النقد من أجل الحماية والمساعدات النقدية متعددة الأغراض ليسا متعارضين ويمكن دمجهما واستخدامهما استراتيجياً لتحقيق نتائج حماية في سياقات إنسانية.

التحديد والاختيار في إجراء النقد من أجل الحماية في برامج الحماية (الحماية المتخصصة/المستقلة)

- يشكل تحليل مخاطر الحماية الأساس لتحديد مخاطر الحماية الرئيسية (من خلال تحليل المخاطر الرئيسية، وأوجه الضعف، والقرارات) التي تواجهها الفئات المختلفة من حيث النوع الاجتماعي والعمر والمجموعات ذات السمات المختلفة في سياق محدد. تُعرّف مخاطر الحماية على أنها تعرض السكان المتضررين الفعلي أو المحتمل للعنف أو الإكراه أو الحرمان المتعمد (مجموعة الحماية العالمية).

² مسرد مصطلحات شبكة CALP، تم الحصول عليه بتاريخ 15 مارس/آذار 2024

- يمكن تحديد المستفيدين في برامج الحماية باستخدام أساليب مباشرة أو غير مباشرة.

— **التحديد المباشر** يتضمن أي نشاط حماية، مثل إدارة الحالات، أو الدعم النفسي والاجتماعي، أو رصد عملية الحماية.

— **التحديد غير المباشر** يتضمن الإحالة الداخلية والخارجية (ليس فقط من أنشطة الحماية بل أيضاً من قطاعات أو أنشطة أخرى، بما يشمل المساعدات النقدية متعددة الأغراض، إما داخل المنظمة أو خارجها)، بالإضافة إلى الإحالة الذاتية.

- يجب دمج النقد في أي عملية استجابة للحماية على نطاق أوسع، وبالتالي فإن إجراء "النقد من أجل الحماية" لا يتطلب أي استراتيجية استهداف مخصصة.

- يجب تحديد المخاوف الخاصة المتعلقة بالحماية أثناء عملية جمع المعطيات من خلال تقييم الحماية على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، والذي يمكن إجراؤه أثناء عملية رصد الحماية على مستوى الأسرة أو على أساس فردي وفقاً للظروف الخاصة. وعلى الرغم من إمكانية اتباع عمليات مختلفة، يعد إجراء تحليل الحماية أمراً ضرورياً لأنه سيبيح تقرير مدى ملاءمة إجراء النقد من أجل الحماية في عملية الاستجابة. ولكي يكون إجراء النقد من أجل الحماية فعالاً، من المهم تحديد كيف أن توفير النقد سيتعامل مع مخاطر الحماية المحددة وسيساهم في تحقيق نتيجة حماية مباشرة؟

- تختار الجهات الفاعلة في مجال الحماية المستفيدين من إجراء النقد من أجل الحماية وذلك على أساس تقييم الحماية على المستوى الفردي. ويجب أن يستند هذا التقييم إلى مبدأ عدم الإضرار، ويجب أن يراعي مدى توافق التدخل النقدي المحتمل مع منظور "عدم الإضرار" وألا يعرض أي فرد لمزيد من المخاطر.

- لا يُعتبر الاستهداف الفئوي (تحديد فئة أو مجموعة من الأفراد واختيارها على أساس معايير ديموغرافية أو اجتماعية محددة مسبقاً، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وما إلى ذلك) نهجاً ملائماً لاستهداف تدخلات حماية إنسانية (مع بعض الاستثناءات مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم)؛ بل هناك حاجة إلى تقييم الخطر/المخاطر، وأوجه الضعف، والقدرات المحددة على المستوى الفردي لتصميم الاستجابة لحالة الحماية المحددة.

- ويتطلب استخدام الاستهداف الفئوي في التدخلات الوقائية إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد ما إذا كان يشكل نهجاً ذا صلة لمنع مخاطر الحماية أو التخفيف من وطأتها.

- استناداً إلى نتائج تحليل الحماية، يوصى بالتحديد المسبق لمخاطر **الحماية المحددة** التي يمكن الاستجابة لها باستخدام إجراء النقد من أجل الحماية في سياق محدد، وتحديد المجموعات الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر، وكيفية دعم تحليل المساعدات النقدية أو بالقسائم لمخرجات أو نتائج الحماية المحددة مسبقاً. وسيساعد ذلك في تقليص نطاق التدخلات المتعلقة بالحماية إلى الوصول إلى قائمة بالمخاطر المتعلقة بالحماية وسيُوضَّح الاستهداف الفئوي. ففي أثناء تقييم الحماية على المستوى الفردي، سيصبح من الواضح مدى استفادة الشخص المعرض للخطر من المساعدات النقدية أو بالقسائم و/أو أي تدخل حماية آخر، وذلك باستخدام هذه القائمة التي تنطوي على مخاطر حماية محددة مسبقاً. ومع ذلك، لا بد من الحفاظ على قدر معين من المرونة لتمكين الجهات الفاعلة في مجال الحماية من الاستجابة لجميع مخاطر الحماية ذات الصلة، والتي قد تنشأ مع تطور السياق.

- في حالة حصول أي أسرة/فرد بالفعل على مساعدات نقدية أو بالقسائم، فإن هذا لا يستبعد من استحقاقها لإجراء النقد من أجل الحماية في حالة احتياجات الحماية العاجلة. ويجب ألا يشكل الحصول على المساعدات النقدية متعددة الأغراض عاملاً استبعادياً لأن هدفه العام مختلف ويخدم غرضاً آخر.

أمثلة على حالات تمثل إجراء النقد من أجل الحماية وحالات لا تمثل إجراء النقد من أجل الحماية:

حالات لا تمثل إجراء النقد من أجل الحماية	حالات تمثل إجراء النقد من أجل الحماية
• توفير (خارج إحدى خطط إدارة الحالات) نقد لشراء مواد/احتياجات قطاعية أخرى، مثل مستحضرات صيدلانية (نقد صحي قطاعي)، أو عناصر إيواء أو نقد للإيجار (نقد مأوى قطاعي)، أو مواد تعليمية (نقد تعليمي قطاعي).	• عندما لا يحمل شخص وثائق مدنية أساسية فإنه يواجه بالتالي انتهاكات متكررة لحقوقه، مثل تقييد حرية التنقل، ويكون أكثر عرضة للاعتقال والاحتجاز. وفي مثل هذه الحالة، يمكن استخدام إجراء النقد من أجل الحماية لدفع التكاليف المختلفة المرتبطة بإصدار الوثائق المدنية، بما يشمل أتعاب المحامين، والرسوم القضائية، وتكلفة الوثائق المدنية، والتنقلات إلى مديريات الشؤون المدنية والمحكمة، وما إلى ذلك. علماً بأن المساعدات القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتوعية والتواصل، من بين تدخلات الحماية الأخرى، ستدخل في إجراء النقد مقابل الحماية.
• توفير النقد لأسرة تعولها امرأة، باعتبارها الاستراتيجية الوحيدة للتخفيف من خطر ممارستها للجنس من أجل البقاء، عندما لا تكون ممارسة الجنس من أجل البقاء ناتجة عن تحليل مخاطر حماية سياقية أو تقييم حماية على المستوى الفردي.	• في إطار إدارة الحالات، تم تحديد الحاجة إلى الدعم النفسي، والذي تقدمه في سياقك جهة أخرى مختصة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وتقع في مدينة أخرى قريبة. ولا تقدم هذه الجهة مساعدة متنقلة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ويواجه عميلك العديد من العقبات المالية ولا يستطيع تحمل تكاليف الانتقال. فهنا يعد توفير مبالغ نقدية بشكل متكرر لتغطية تكاليف النقل للحصول على الدعم النفسي مثلاً جيداً على النقد من أجل الحماية.
• توفير النقد لتغطية الاحتياجات الأساسية لفئات الأفراد الضعفاء (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة) (يقع على عاتق الجهات الفاعلة في مجال المساعدات النقدية متعددة الأغراض مسؤولية تعميم الحماية وإدماج الإعاقة في عملهم والوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان المستهدفين).	• فرد معرض للخطر لا يستطيع الانتقال من المنزل الذي يعيش فيه مع الفرد الذي يعرضه للخطر بسبب نقص الوسائل المالية لدفع إيجار مسكن وتغطية احتياجاته الأساسية. في هذا الصدد يتم توفير نقد من أجل الحماية للتغلب على هذه العوائق المالية وتمكين الفرد المعرض للخطر من الحد من تعرضه لأي خطر جسدي.

حساب قيمة التحويل فيما يتعلق بإجراء النقد من أجل الحماية في برامج الحماية (الحماية المتخصصة/المستقلة)

- بغض النظر عن المنهجية أو النهج المتبع في احتساب قيمة التحويل في إجراء النقد من أجل الحماية، فإن المبدأ التوجيهي هو أنه يجب تصميم قيمة التحويل والتكرار للتصدي لمخاطر الحماية المحددة.
- نظراً لأن إجراء النقد مقابل الحماية يمثل استجابة لإحدى حالات الحماية الفردية، يجب أن تكون قيمته مخصصة ومناسبة لاحتياجات الحماية المحددة والمشكلات التي تؤثر على هذا الشخص/الأسرة. لذلك، وكتوجيه عام، قد لا تحدد قيمة المساعدة النقدية مسبقاً، ويجب أن تكون متوافقة مع النطاق أو الحد الأقصى للمبلغ/السقف الذي حددته مجموعة الحماية الوطنية، متى توافر ذلك. وبالإضافة إلى ذلك (ما لم يكن ذلك جزءاً من إحدى خطط الحالات ضمن إدارة الحالات)، على الرغم من استخدام موارد حماية في بعض الحالات لتغطية التكاليف المتعلقة بالمأوى أو الاحتياجات الأساسية أو الحصول على الخدمات الصحية، فإن المبدأ التوجيهي هنا هو أن يكون ذلك استثناءً وليس قاعدة. ويجب على الجهات المنفذة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد حالات الإحالة ذات الصلة، وذلك لضمان استخدام موارد الحماية حسب الأولوية لتغطية التكاليف المتعلقة بالحماية.
- عند عدم توافر الحد الأقصى للقيمة/السقف، يجب على الشريك الاعتماد على تحليل بسيط للسوق (بما يشمل تكاليف سلع وخدمات الحماية اللازمة بوجه عام) وإجراء مسح أساسي للسوق في مواقع التشغيل، لمعرفة متوسط تكلفة السلع أو الخدمات الأساسية العامة التي من المفترض استخدام إجراء النقد من أجل الحماية بشأنها.
- في الحالات التي قد لا يكون فيها تقديم المساعدة الفردية كافياً (مثل المحسوبة لتقديم الدعم للحالة على سبيل الحصر) للمساهمة بشكل فعال في الحد من أحد المخاطر أو التخفيف من وطأته قد يعرض الفرد لمزيد من المخاطر، يجب النظر في حساب القيمة التحويلية لتلبية احتياجات الحماية على مستوى الأسرة.
- عند حساب قيم التحويل، من الضروري عدم التعامل مع الحالة بمعزل عن الوحدة الاقتصادية لأسرة الحالة وقدراتها المرتبطة بذلك (مثل الدخل وشبكة الدعم)، بل أيضاً مراعاة احتياجاتها المالية (مثل عدد المُعالين). فتجاهل ذلك قد يؤدي إلى إيلاء الأولوية لاحتياجات أخرى في بعض الحالات ويقلل من التأثير الذي قد يحققه إجراء النقد من أجل الحماية على نتائج الحماية. ويجب تحديد أولويات حالات الإحالة للحصول على مساعدات غذائية أو دعم الاحتياجات الأساسية (المساعدات النقدية متعددة الأغراض) أو برامج المساعدات النقدية أو بالقسائم على مستوى القطاعات لضمان توجيه موارد النقد من أجل الحماية قدر الإمكان نحو إيلاء الأولوية للتكاليف المتعلقة بالحماية.

هناك العديد من الجوانب الرئيسية التي يجب مراعاتها عند حساب قيم التحويل:

- **عدم إلحاق الضرر:** تأكد من أن توفير النقد (و/أو القسائم) لن يلحق المزيد من الضرر أو يعرض الأشخاص لمزيد من مخاطر الحماية. فعلى سبيل المثال، في حالة التنقلات السكانية، يجب تجنب تقديم مبلغ من شأنه أن يحفز الأشخاص على تكرار الهجرة على طول طرق خطرة من أجل الحصول على النقود عدة مرات (مثال: المعابر الحدودية حيث يتم تقديم النقد من أجل الحماية).
- **العوائق المالية:** قد تواجه الحالات أيضاً عوائق مالية في الحصول على أنواع معينة من خدمات الحماية، بدءاً من تكاليف النقل للحصول على الخدمة إلى دفع ثمن الخدمات الفعلية.

- النهج الموصى به لحساب قيم التحويل هو أن تقوم فرق الحماية بحساب **مبلغ تحويل مخصص** بناءً على التكلفة الفعلية للخدمة/ السلعة التي يحتاج إليها الأشخاص من أجل تلبية احتياجات الحماية لديهم (مثال: في حالة النقل للوصول إلى إحدى الخدمات، يجب تقديم مبلغ التكلفة الفعلية لعملية النقل هذه، وفي حالة الحصول على وثائق، يجب تقديم التكلفة الفعلية للحصول على تلك الوثائق و/ أو السلع الأخرى المطلوبة) بالإضافة إلى أي عوائق مالية أخرى تساهم في مخاطر الحماية التي لا يمكن التغلب عليها من خلال الإحالة (بسبب عدم الأهلية، أو عدم وجود جهات فاعلة في مجال المساعدات النقدية متعددة الأغراض، أو انخفاض قيمة تحويلات المساعدات النقدية متعددة الأغراض، كأمثلة لذلك).

- بعد "تقييم أحد أسواق الحماية" أمراً ضرورياً لمعرفة تكلفة الخدمات/السلع المحددة بشكل مسبق. وبالتالي، قد يكون لكل تدخل من تدخلات النقد من أجل الحماية تكلفة مختلفة. ويجب على مجموعة حماية وطنية/شبه وطنية وفي نطاق المسؤولية، بالتعاون مع مجموعة العمل النقدية، توفير الحد الأدنى من التحليل والتنسيق بين الوكالات (الذي قد يشمل تحديد قائمة بخدمات الحماية المحتملة المطلوبة، وتقييم مدى الحصول عليها وتوافرها وكفايتها وجودتها) لضمان تقديم الدعم المتكافئ للأفراد/الأسر المستهدفة. يمكن لكل سياق تخطيط المبلغ المطلوب في المتوسط وتحديد الحد الأقصى الذي يجب عدم تجاوزه.

- ليس من غير المألوف أن تعمل الجهات الفاعلة في مجال الحماية مع الأفراد/ الأسر/ المجتمعات الضعيفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، لأن ذلك يؤثر سلباً على قدرات الفرد/ الأسرة/ المجتمع على تحديد أولويات احتياجات الحماية في مقابل الاحتياجات الأساسية (مثال: سينتأثر تأثير تدخل الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي سلباً إذا لم يتم التعامل مع الطبقة الأولى "الخدمات الأساسية والأمن" من هرم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات:

- إذا كنت تنفذ تدخل حماية مستقلاً في المواقع التي تنفذ فيها أنت أو منظمات أخرى مساعدات نقدية متعددة الأغراض، يجب إنشاء نظام إحالة حتى يمكن معالجة المحركات الاقتصادية من خلال تدخل المساعدة النقدية أو بالقسائم. ويجب أن يتم التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية والمساعدات النقدية الأساسية متعددة الأغراض وتدريب الفرق المختلفة (وبفضل على مستوى تنسيق المجموعة) لتمكين الإحالات المناسبة والأمنة، ومناقشة معايير استحقاق المساعدة النقدية أو بالقسائم وقدرة الوكالة المعنية بالمساعدة النقدية أو بالقسائم على استيعاب حالات إضافية. ومن المهم أن نراعي قيمة التحويل التي توفرها الجهات الفاعلة في مجال المساعدات النقدية متعددة الأغراض ونقيّم مدى كفايتها للتعامل مع المحركات الاقتصادية لمخاطر الحماية (وإذا لم يكن الأمر كذلك، ففكر في تغطية هذه الفجوة من خلال إجراء النقد من أجل الحماية).

- إذا كنت تنفذ تدخل حماية مستقلاً في مواقع لا تنفذ فيها أي منظمات أخرى تدخل المساعدات النقدية متعددة الأغراض (أو حيث تكون الإحالات غير ممكنة/ملائمة/أمنة في هذه المواقع)، يجب الاستعانة بنظام التنسيق (مستوى المجموعة، بما يشمل مجموعة العمل النقدي) لتقييم جدوى الفرص المتاحة للمساعدات النقدية متعددة الأغراض أو أي تدخل آخر على مستوى القطاعات للتعامل مع الاحتياجات الأساسية.

يجب أن تحدد فرق الحماية (أو فريق إدارة الحالات) **معدل تكرار التحويلات**، بناءً على الوضع واحتياجات كل حالة ورصدها. ومع ذلك، يمكن أن يُمنح النقد مقابل الحماية بوجه عام إما لمرة واحدة أو بشكل متكرر بناءً على الحالة المحددة (وخطة الحالة).

الشروط والقيود:

متى كان ذلك ممكناً، يجب أن يقدم إجراء النقد من أجل الحماية خياراً كاملاً واستقلالية للمستفيدين، بمعنى يجب ألا يكون **مشروطاً أو مقيداً**. وتعتبر القسائم مقيدة بطبيعتها إذ لا يمكن للمستفيدين استبدالها إلا من خلال مجموعة محددة من المتاجر أو مقدمي الخدمات. وعلى الرغم من أن هناك استخدامات نادرة للقسائم في قطاع الحماية، يظل النقد هو المفضل لأنه عادة ما يكون أكثر كفاءة ويوفر المزيد من الخيارات والمرونة للمستفيدين.

تشير الأدلة حتى الآن إلى أن أشكال المساعدات النقدية أو بالقسائم ملائمة لتحقيق نتائج حماية مختلفة:

- بالنسبة لحماية الطفل على وجه الخصوص، قد تكون المساعدة النقدية غير المقيدة بل المشروطة ملائمة للتعامل مع بعض احتياجات حماية الطفل (مثل عمالة الأطفال وزواج الأطفال)³.
- عند دمج النقد في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، يوصى باعتماد المساعدة النقدية غير المقيدة وغير المشروطة. ويترتب على استخدام المساعدات النقدية كوسيلة من الوسائل تعظيم استخدام الموارد بطريقة أكثر ملائمة لتفضيلات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومتطلبات وضعهم؛ إذ يوفر ذلك التقدير والمرونة ويمكنه أن يوفر للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي المساعدة الطارئة والمنقذة للحياة فضلاً عن الدعم المتوسط إلى الطويل الأجل للتعافي والشفاء.

³ جمعية مركز حماية الطفل في آسيا (2022)، تصميم المساعدات النقدية والقسائم لتحقيق نتائج حماية الطفل في البيئات الإنسانية

الملحق (1) - النقد من أجل الحماية في خطوات برامج الحماية المتخصصة/المستقلة

النقد مقابل الحماية في تدخلات الحماية المتخصصة/المستقلة

